الفتاوي وفيه قال بعض الاخوان يجوز بالمديل الموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلا والذي يظهر انه ان تحرك طرفه بحركته لا يجوز والا جاز لاعتبارهم اياه تبعا له كبدنه في الاول دون الثاني فيما لو صلى وعليه عمامة بطرفها الملقى نجاسة مائعة واقره في النهر والبحر **قوله** او بصرة راجع للدرهم والمراد بالصرة ما كانت من غير ثياب التابعة له **قوله** وحد قلبه بعود اي تقليب اوراق المحق بعود ونحوه لعدم صدق المس عليه **قوله** بغير اعضاء الطهارة هذا لا يظهر الا في الاصغر واما في الاكبر فالاعضاء كلها اعضاء طهارة ط

الا فالحدث انما هو في المحدث لا في الجنب لان الحدث يعم جميع اعضاء ثم

قوله وبما فصل منها اي من الاعضاء بناء على الاختلاف في تجزي الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة **قوله** والمنع الخ كذا في شرح الزاهدي وظاهره ان المقابل صحيح يجوز الافتاء به ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لانه بذلك لا ترتفع جنابته ومثله في البحر فليس افعل التفضيل على بابه **قوله** لان الجنابة لا تحل العين تقدم ما يفيد ان الجنابة تحلها وسقط غسلها للحرج ط والاولى ان يعلل بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا المحاذاة **قوله** والا اي ان لم يكن المراد بالكراهة المنفية كراهة التحريم لاطلاق الكراهة **قوله** مندوب فقد نص في اذان الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى **قوله** وهو مرجع كراهة التنزيه اي فلذا قيد بقوله اي تحريما وقصد بذلك الرد على قول البحر وترك المستحب لا يوجب الكراهة وقدمنا الكلام على ذلك في مندوبات الوضوء **قوله** ولا يكره مس صبي الخ فيه ان الصبي غير مكلف والظاهر المراد لا يكره لولي ان يتركه يمس بخلاف ما لو راه يشرب خمرا مثلا فانه لا يحل له تركه **قوله** ولا بأس بدفعه اليه اي لا بأس بان يدفع البالغ المتطهر المصحف الى الصبي ولا يتوهم جوازه مع وجود حدث البالغ ح **قوله** للضرورة لان في تكليف الصبيان وامرهم بالوضوء وحرجا بليغا وفي تاخيره الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذا لم يكن معلما **قوله** اذا الحفظ الخ تنوير علي دعوى الضرورة المبيحة لتحميل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر اي من حيث الثبات والبقاء قال الشرنبلالي في الخزائن وهذا حديث اخرجه البيهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغر كالنقش في الحجر ومما انشد نفطويه لنفسه

ما اراني اسي ما تعلمت في الكبر ... وما العلم الا بالتعلم في الصغر

وما العلم بعد الشيب الا تعسف ... اذا كل قلب المرء والسمع والبصر

ولو نلت القليل العلم في الصغر ... لابصر فيه العلم كالنقش في الحجر

فتامل **قوله** خلافا لمحمد حيث قال احب الي ان لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حليه عن المحيط قال في الفتح والاول اقيس لانه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كثوب منفصل الا ان يمسه بيده **قوله** وينبغي الخ يوخذ هذا مما ذكرناه عن الفتح ووفق طبين القولين بما يرفع الخلاف من اصله بحمل قول الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على التنزيهية بدليل قوله احب الي الخ **قوله** على الصحيفة قيدبها لان نحو اللوح لا يعطى حكم الصحيفة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه ط **قوله** قاله الحلبي هو الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن الملتقى وشارح المنية **قوله** ويكره له الخ الاولى لهم اي للجنب والحايض والنفساء هذا وصحح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن الصحيح الكراهة لان ما يبدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصوت واذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم وقال عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجا بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم بدلوها عن اخرها وكونه منسوخا لا يخرجه عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن اه واختار سيدي عبد الغني ما في الخلاصة واطال في تقريره ثم قال وقد نهينا عن النظر في شيء منها سوى تقليبها الينا الكفار او من اسلم منهم **قوله** بما لم يبدل اما ما علم انه مبدل لو كتب وحده يجوز مسه كما علمهم ان من التوراة هذه شريعة موبدة ما دامت السموات والارض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد انه قيل اول من اختلقه لليهود ابن الراوندي ليعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** لانقراة قنوت هذا ظاهر المذهب وعن محمد انه يكره احتياطا لانه لم يشتهر القرآن لاختلاف الصحابة لان ابيا جعله سورتين من القرآن مد اولهم الى اللهم اياك نعبد سورة ومن هنا الى الخر ع اخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعا ويقينا